

Distr.: General
26 October 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمها السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، وفيت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة المعقودة عن طريق التداول بالفيديو بشأن قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999) يوم الأربعاء، 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وقد أدلى ببيانين أيضا دولة السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية صربيا، والسيدة ميليزا هراديناغ - ستويلا.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطة والبيانات بوصفها وثائق رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيينزيا

رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ظاهر تانين

خلال الأشهر السبعة الماضية، ثابتت كوسوفو في مواجهة تحديات متعددة ومتداخلة، بدءاً من الجائحة العالمية المستمرة. وقد مر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عبر مراحل مختلفة منذ أن بدأ في الانتشار في كوسوفو في آذار/مارس. وانطوت الاستجابة الأولية على اتخاذ تدابير صارمة وإغلاقات، ولكنها انتقلت فيما بعد نحو نهج أكثر تساهلاً، مع إعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي. وقد شهدت الجائحة نفسها طفرات حادة، فضلاً عن فترات مستقرة، وبتزايد انتشارها الآن مرة أخرى. وفي حين أبقّت حكومة رئيس الوزراء كورتي على تدابير إغلاق صارمة جداً خلال معظم فترة ولايتها القصيرة خلال الجائحة، فقد تم تخفيف هذه التدابير خلال الأيام الأخيرة لحكومته. وواصلت الحكومة التي خلفتها، بقيادة رئيس الوزراء عبد الله هوتي، هذا النهج، وخففت العديد من التدابير الصارمة التي كانت سارية من قبل، مع التركيز بصفة خاصة على الانتعاش الاقتصادي. وواجهت كلتا الحكومتين حقيقة أن البنية الأساسية للصحة العامة في كوسوفو غير كافية وغير مجهزة بالقدر الكافي للاستجابة للجائحة التي تنتشر بسرعة. وقد أثر ذلك على جميع جوانب الاستجابة، من استقبال المرضى في المستشفيات والعلاج إلى الاختبار والتعقب، فضلاً عن تنفيذ أي تدابير وقائية أخرى. ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن نظام الرعاية الصحية، ولا سيما العاملين في الخطوط الأمامية في مجال الصحة، قد عملوا ببطولة من أجل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة.

وكانت العواقب الاجتماعية والاقتصادية وخيمة ولا تقتصر على الاقتصاد الكلي القابل للقياس. وقد تعرض القطاعان الاقتصاديان الرسمي وغير الرسمي في كوسوفو كلاهما لصدمة شديدة، مما أثر بصفة خاصة على الشباب وتعليمهم، وكذلك النساء والمجتمعات المحلية الضعيفة. كما أن التداعيات النفسية محسوسة على نطاق واسع في جميع أنحاء المجتمع.

ومن المؤكد أن كوسوفو لم تترك وحدها في معركتها ضد الجائحة. فقد تقدم المجتمع الدولي لتعزيز القدرة المهنية والمؤسسية لكوسوفو والتخفيف من حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. وخلال شهر أيلول/سبتمبر، وافقت المفوضية الأوروبية على حزمة مساعدات مالية بقيمة 138 مليون يورو، منها 50 مليون يورو موجهة خصيصاً إلى الاستجابة لكوفيد-19. وقد عززت هذه الأموال أشكال الدعم المادي والمعونة المالية والقروض والخبرات الأخرى التي وفرها الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية، وتلك الموفرة لكوسوفو على الصعيد الثنائي.

ونحن في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى جانب الوكالات والصناديق والبرامج الأعضاء في فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، قمنا أيضاً بتكثيف أنشطتنا بشكل كبير للمساعدة على مواجهة التحديات غير المسبوقة الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وقد انصب تركيزنا على تقديم الدعم المباشر للسكان والمؤسسات والمجتمعات المحلية في إطار الدعم الاستراتيجي الذي تقدمه البعثة للحوار وبناء الثقة في كوسوفو. وقد صممت المشاريع للإسهام في الاستجابة لكوفيد-19.

ومن دواعي القلق بوجه خاص الأثر غير المتناسب للجائحة على السكان الضعفاء أصلاً. وقد حدثت زيادة في عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها ضد الفئات الضعيفة والتي لا تشكل أغلبية خلال فترة القيود المفروضة بسبب الجائحة. كما أُبلغ عن زيادات كبيرة في حالات العنف العائلي والعنف ضد الأطفال.

وقد أوجد إلغاء حكومة رئيس الوزراء هوتي تدايير المعاملة بالمثل على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك زخماً لاستئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وقد صاحب ذلك تعيين الممثل الخاص الجديد المتفرغ للاتحاد الأوروبي، ميروسلاف لايتشاك، وعقد اجتماع رفيع المستوى استضافه رئيس فرنسا ومستشارة ألمانيا في 10 تموز/يوليه، مما أدى إلى الاستئناف الرسمي للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. كما أطلقت حكومة الولايات المتحدة مبادرات جديدة لتحسين العلاقات بين بريشتينا وبلغراد، توجت باجتماع استضافه رئيس الولايات المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر، وتم خلاله التوقيع على اتفاقات في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات. وأثني على بلغراد وبريشتينا لاستئنافهما عملية التفاوض وأدعوها إلى مواصلة عملية حوار بناءة على الرغم من التحديات والخلافات في وجهات النظر. وتدل الاجتماعات الأخيرة المعقودة في بروكسل وواشنطن على إمكانية إحراز التقدم عندما يتم الجمع بين الموارد الدولية والقيادة الميدانية للدفع قدماً بالقضايا الصعبة.

وبالطبع، فإن أهم الشروط التي يتعين الوفاء بها لكي تتجج المفاوضات هي الوحدة السياسية، والالتزام القوي، وحسن النية بين الزعماء، سواء في بريشتينا أو في بلغراد، والدعم الدولي المستمر. ونرحب بالالتزام المتجدد، ونشجع كلا الجانبين على إيجاد أرضية مشتركة للتغلب على المسائل المتنازع عليها والتوصل إلى اتفاق شامل للتطبيع.

وإلى جانب الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نحتفل هذا العام أيضاً بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وأشدد مرة أخرى على أهمية مشاركة المرأة مشاركة ذات مغزى في عملية السلام على جميع المستويات، ولا سيما في الحوار الجاري بين بلغراد وبريشتينا، كجزء من كفالة التمثيل الأوسع لمختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك الشباب والمجتمعات المحلية. وهذا النهج أساسي لتحقيق النتائج ويساعد على كفالة كونها متوافقة مع الاحتياجات الحقيقية للشعب.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى المجلس (انظر S/2020/339)، اتخذت خطوات هامة للمضي قدماً في عمليات التحقيق والعمليات القضائية في مكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو والدوائر المتخصصة في كوسوفو. وفي شهر حزيران/يونيه، أعلن مكتب المدعي الخاص عن تقديم لوائح اتهام ضد الرئيس هاشم ثاتشي وزعيم حزب كوسوفو الديمقراطي قادري فيسيلي، إلى جانب أشخاص آخرين لم تُعلن أسماءهم. وقد أشار الرئيس ثاتشي إلى اعتزله التتحي من منصبه إذا أيد قضاة الإجراءات التمهيدية علناً قرار الاتهام. وفي أيلول/سبتمبر، تم تنفيذ اعتقالات عملاً بمذكرات وأوامر نقل صادرة عن الدوائر. ويوجد الآن ثلاثة أشخاص معنيين رهن الحبس الاحتياطي، ويواجه أحدهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب. ويُحتجز الآخرون للاشتباه في قيامهما بالترهيب والانتقام وانتهاك الطابع السري للإجراءات والكشف غير القانوني عن معلومات محمية. وجرى اعتقالهم عقب نشر وثائق يُزعم أنها مسربة وذات صلة بالمحاكمة، ويُزعم أنها تضمنت أيضاً أسماء بعض الشهود المحتملين.

وكانت بعض ردود الفعل العامة في كوسوفو على إعلان لوائح اتهام أشخاص بارزين في شهر حزيران/يونيه مصدر قلق، بما في ذلك محاولات التشكيك في شرعية الدوائر المتخصصة والاتهامات بأن لها دوافع سياسية. وللأسف، لم يساعد بعض القادة السياسيين دائماً في تصحيح هذه الروايات الكاذبة.

وكما هو واضح لجميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي، فإن دوائر كوسوفو المتخصصة ومكتب الادعاء العام المتخصص هي أجزاء لا تتجزأ من نظام العدالة في كوسوفو المكلف بولايات ذات أهمية حاسمة بالنسبة لتطلعات كوسوفو في مجال سيادة القانون ومستقبل كوسوفو. ولذلك، أعتتم هذه الفرصة لأحثّ الزعيمين على مضاعفة جهودهم الرامية إلى التصدي للتضليل الإعلامي وضمان تلقي إجراءات مكتب الادعاء والدوائر المتخصصة دعماً مؤسسيا وسياسيا لا لبس فيه، وهو أمر أساسي لتعزيز سيادة القانون والاستقرار في كوسوفو على المدى الطويل.

وتواجه الحكومة الحالية، بقيادة رئيس الوزراء هوتي، التي تحكم بأغلبية ضئيلة، معارضة برلمانية كبيرة، فضلا عن الأولويات المتباينة على نطاق واسع بين شركاء الائتلاف. وإذ يتولى منصبه لمدة تزيد بالكاد عن 100 يوم، فإن الخلافات المستمرة بين الأحزاب المكونة للحكومة وصعوبة التوصل إلى حلول توفيقية قد أعاققت وأدت إلى تأخير استجاباتها في المجالات الحاسمة التي أبرزتها.

وفي تاريخ الأمم المتحدة الذي امتد 75 عاما حتى الآن، لم تظهر أبدا الحاجة إلى التضامن العالمي والتعاون الدولي واضحة وضوحها اليوم. إن جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية والعرقية البادية في النزاعات في جميع أنحاء العالم، فضلا عن تزايد التفاوت على الصعيد العالمي، هي اتجاهات يعزز بعضها بعضاً بشكل سلبي. وبالنسبة إلى أماكن مثل كوسوفو - التي لا تزال تعاني من تداعيات النزاعات الماضية - ينبغي أن يكون التعاون ووحدة الصوت والرؤية السياسيين والحوار والحيلولة دون الاستقطاب الشديد على رأس أولوياتنا. وينبغي لهذا التضامن، خاصة خلال الجائحة الحالية، أن يركز تركيزا مكثفا على تحقيق التوازن الصعب بين الصحة العامة والانتعاش الاقتصادي وحقوق الإنسان، وهو لغز يتحدى حاليا الحكومات في جميع أنحاء العالم.

وبهذه الروح ذاتها، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الالتزام غير المشروط لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدعم الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، بل والجهود التي يبذلها القادة من كلا الجانبين للتحرك بشكل حاسم نحو اتفاق شامل وتحقيق السلام والمصالحة على المدى الطويل.

وأشكر جميع أعضاء المجلس على عنايتهم الكريمة اليوم، وعلى دعمهم المستمر للبعثة.

بيان نائبة الممثل الدائم لبليجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليبرغ

[الأصل بالفرنسية]

أشكر الممثل الخاص زاهر تانين على إحاطته المفصلة. ويؤسفني أيضا أنه لم يتسن للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد ميروسلاف لايتشاك، أن يقدم إحاطة تكميلية. مع ذلك، وبفضل جهوده الحازمة، تمكنا من إحراز مزيد من التقدم في الحوار بين بريشتينا وبلغراد. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يبرهن مرة أخرى على تصميمه الراسخ على الاضطلاع بدوره كاملا بوصفه طرفا ميسرا.

ترحب بلجيكا باستئناف الحوار في 12 تموز/يوليه وبالتزام الطرفين. ونشجع كلا الطرفين على مواصلة السير على هذا الطريق بروح من الانفتاح والتوافق. وتدعو بلجيكا الطرفين إلى العمل بحسن نية بغية التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونا بشأن تطبيع علاقاتهما. ولن يسهم هذا الاتفاق في الاستقرار الإقليمي فحسب، بل إنه لا غنى عنه أيضا إذا كان للطرفين أن يواصلوا إحراز التقدم على المسار الأوروبي. وتدعو إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل في إطار الحوار. وهذا من شأنه أن يتيح تحسين حياة العديد من المواطنين الصرب والكوسوفيين بدرجة كبيرة. والتطورات الأخيرة المتعلقة بنقطة العبور المشتركة في ميرداري، التي تم تمويلها وبنائها بمساعدة الاتحاد الأوروبي، تشكل خطوة هامة في هذا الصدد.

ونرحب بالالتزام المتجدد من جانب الطرفين بإحراز تقدم بشأن القضايا الإنسانية المتعلقة باللاجئين والمشردين والمفقودين. هذه المسائل أساسية لأي مصالحة دائمة ولأم للجراح. وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

وتؤيدي النساء والشباب دورا رئيسيا في بناء السلام، ويجب كفالة مشاركتهم المجدية. ويشمل ذلك تمثيل المرأة تمثيلا كبيرا في الوفود وكذلك في الأفرقة العاملة المنشأة لتعزيز الحوار.

وقد أعادت حكومة كوسوفو الجديدة تأكيد التزامها الاستراتيجي بالمسار الأوروبي. ويجب على كوسوفو الآن أن تبذل قصارى جهدها لإعادة إطلاق عملية الإصلاح. وتدعو جميع الأحزاب السياسية في كوسوفو إلى أن تتكاتف لتحقيق تلك الغاية.

وتظل بلجيكا شديدة الاهتمام بحالة سيادة القانون. نحن ندين بشدة، على وجه الخصوص، المحاولات المثيرة للبالغ القلق لإضعاف الدوائر المتخصصة في كوسوفو أو عرقلة عملها. وآلية العدالة الانتقالية هذه، من خلال تزويد الضحايا بالحقيقة وتحديد المسؤولية عن الجرائم بالغة الخطورة، ضرورية لاستعادة ثقة الناس، وبالتالي تحقيق سلام دائم.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، التي تضطلع بدور هام في مواصلة تطوير مؤسسات سيادة القانون القوية والفعالة والخاضعة للمساءلة.

ونرحب باعتماد برلمان كوسوفو مؤخرا تعديلا دستوريا يجعل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع العنف ضد المرأة والعنف المنزلي ومكافحتها قابلة للتطبيق بشكل مباشر.

ونرحب بالتزام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو بمكافحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) بالتعاون مع السلطات المحلية. كما أثبت الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه شريك هام في هذه المعركة. والتعاون الإقليمي واسع النطاق ضروري لمكافحة الفيروس وعواقبه، ونحن نشجع الطرفين على العمل من أجل تحقيق تلك الغاية. ونكرر دعوة الممثل الخاص إلى جميع مؤسسات كوسوفو وأصحاب المصلحة فيها لاحتزام حقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب في مكافحة كوفيد-19.

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، غنغ شوانغ

[الأصل بالإنكليزية والصينية]

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام تانين على إحاطته، وأن أرحب بحضور النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيتشا داتشيتش، وبيانه. كما استمعت إلى بيان السيدة ميليزا هاراديناي - ستابلا.

في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، عقدت صربيا وكوسوفو عدة جولات من الحوار، بتيسير من الاتحاد الأوروبي، ركزت على مسألتَي المفقودين والتعاون الاقتصادي، وهو ما مثل استئنافا رسميا للحوار بين الطرفين بعد سنتين. وفي 4 أيلول/سبتمبر، وقّع الجانبان اتفاقا بشأن تطبيع العلاقات الاقتصادية، واتفقا على شق طرق ومد سكك حديدية تربط بين الجانبين. إنها خطوة هامة إلى الأمام. وترحب الصين بهذه التطورات الإيجابية وتأمل أن يحافظ الجانبان على حسن النية السياسية، وأن يعززوا الزخم الإيجابي، وأن يحققا نتائج جوهرية في الحوار في وقت مبكر.

وما فتئ موقف الصين بشأن مسألة كوسوفو متسقا. إننا نحترم سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، ونفهم الشواغل المشروعة للجانب الصربي بشأن مسألة كوسوفو ونقدر الجهود الإيجابية التي تبذلها صربيا من أجل التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو. وتؤيد الصين جهود الجانبين في السعي إلى إيجاد حل مقبول للطرفين من خلال الحوار الصادق والتشاور بشأن الأساس القانوني للقرار 1244 (1999).

إن المصالحة والتعايش المتناغم بين جميع الفئات العرقية في كوسوفو يخدم المصالح المشتركة لجميع الأعراق. وينبغي لحكومة كوسوفو أن تهيئ بيئة مواتية لتحقيق هذه الغاية وأن تعزز علاقات الود والثقة المتبادلة بين مختلف الطوائف. ونأمل أن تواصل كوسوفو تنفيذ اتفاق بروكسل وأن تعزز بشكل فعال تشكيل جمعية البلديات الصربية. وتشير الصين إلى أنه وفقاً لتقرير الأمين العام (S/2020/964)، استأنفت بلدية ديشان/ديتشان مؤخراً بناء السكك الحديدية في منطقة الحماية الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني، مما أثار التوترات وقلقاً دولياً واسعاً. ونأمل في أن تلتزم حكومة كوسوفو بالقوانين ذات الصلة وبقرارات المحكمة الدستورية بحماية حقوق الملكية حول الدير.

وأخيراً، نكرر تقديرنا للجهود الإيجابية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام تانين وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للدفع باتجاه إيجاد حل سياسي لقضية كوسوفو. وتؤيد الصين البعثة في مواصلة تنفيذ ولايتها والاضطلاع بدور هام، وتدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ القرار 2518 (2020) بحسن نية لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ولتهيئة الظروف المواتية لتنفيذ ولاية البعثة.

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالإسبانية]

نشكر السيد تانين على إحاطاته المقدمة اليوم. كما نعرب عن امتناننا للعمل النبيل الذي يقوم به الممثل الخاص وفريقه في الميدان، وهم الذين يواصلون بذل جهود استثنائية للاضطلاع بولايتهم في مواجهة الظروف الصحية الصعبة التي تؤثر حالياً على العالم. كما نشكر سعادة السيد داتشيتش والسيدة ميليزا هاراديناى - ستابيليا على بيانتهما.

ونعتم هذه الفرصة لنرحب ترحيباً حاراً بالتقارير التي تعيد بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو يتصدیان مباشرة، إلى جانب القادة السياسيين وجهود شعب كوسوفو، للتحدي المتمثل في الأزمة الصحية، ولا سيما للتخفيف من آثار الجائحة على أضعف الفئات.

وهذه فرصة طيبة لحث مختلف الفصائل السياسية في كوسوفو على تحية خلافاتها جانباً لأنها قد تعرقل المهمة الأكبر المتمثلة في حماية الصحة العامة للشعب. وسوف تتطلب هذه الأنشطة الدعم الكامل من جميع قطاعات المجتمع للمؤسسات العامة. ونشجع البلدان المانحة، في هذا الصدد، على زيادة دعمها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية والبرامج المالية المبتكرة وتخفيف ديون البلدان الأكثر تضرراً من الجائحة وعواقبها المدمرة.

كما ندعو إلى إتاحة اللقاح وغيره من التكنولوجيات الصحية اللازمة للتصدي لمرض فيروس كورونا على أساس منصف وضمن توزيعها على الصعيد العالمي.

ونرحب مع الارتياح بالاتفاقات التي وقعها الطرفان تحت رعاية الولايات المتحدة لتيسير التطبيع الاقتصادي. ونرحب كذلك باستئناف المحادثات بين بلغراد وبريشتينا بتيسير من الاتحاد الأوروبي. ونذكر أنها كانت خطوات حاسمة وأتاحت فرصة كبيرة للتوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانوناً بشأن تطبيع العلاقات.

وخلال اجتماع بصيغة آريا عقدناه في أيلول/سبتمبر بشأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في عمليات حفظ السلام، سمعنا من ممثل للبعثة ما مفاده أن سكان كوسوفو، في حين أنهم الأكثر شباباً في أوروبا، تتاح لهم فرصاً محدودة جداً - وهي قيود أوضحتها ممثلنا المجتمع المدني، ديلزا وأنجيلا. ونحن نردد ما قالتاه. يجب أن تحظى جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في كوسوفو بدعم ومشاركة كاملين من الشباب في بناء الثقة بين الأعراق والحكم المحلي والتنمية الاقتصادية.

ونعرب، شأننا شأن زملائنا الآخرين، عن قلقنا إزاء إنشاء طريق في منطقة الحماية الخاصة حول دير فيسوكي ديتشاني. ونأمل أن يكون تعليق أعمال الإنشاء قطعياً للحفاظ على المناطق التي تعتبر ذات قيمة ثقافية للبشرية، ودعم الثقة فيما بين الطوائف.

وبما أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي سنناقش فيها هذه المسألة الهامة قبل أن يغادر بلدي المجلس في نهاية هذا العام، نود أن نؤكد من جديد دعمنا للمبادرات الجارية التي تقوم بها البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو، والتي تهدف إلى تمكين الشباب والنساء والمجتمع المدني وتعزيز تعدد اللغات والحوار بين الطوائف واحترام حقوق الإنسان. وننوه أيضاً بعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في تعزيز نظام العدالة واستقلال القضاء.

وفي الختام، نهني الطرفين على التقدم المحرز في هذه الفترة. ومن أجل أن تستمر هذه المكاسب، نحث الطرفين على قبول الالتزامات الواردة في إعلان بروكسل والعمل على أساس القرار 1244 (1999). ونكرر دعمنا وتقديرنا لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتقانيهم في بناء السلام لشعب كوسوفو.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته وكذلك وزيرى خارجية صربيا وكوسوفو على بيانيهما.

إن تطبيع العلاقات بين بلغراد وكوسوفو هو أساس الاستقرار الإقليمي. ونؤيد بقوة جهود الممثل الخاص المعين من الاتحاد الأوروبي المعني بالحوار بين بلغراد وبريشتينا وغيرها من القضايا الإقليمية في غرب البلقان، ميروسلاف لايتشاك. ونرحب باستئناف عملية الحوار في 12 تموز/يوليه. وقد أبدى الجانبان التزاماً وتعاوناً ويشجعنا العمل الكبير الذي تم إنجازه منذ تموز/يوليه. ومن الأهمية بمكان أن تحل جميع المسائل المفتوحة في نهاية المطاف. ونشجع كلا الطرفين على المضي قدماً في العمل مع المجتمع المدني لكل منهما، ولا سيما مع النساء والشباب، حيث يمكنهم تقديم إسهام كبير في إيجاد الحلول بشأن القضايا المطروحة على طاولة المفاوضات.

ونرحب بتأكيد كل من حكومة صربيا وحكومة كوسوفو على التزامهما الاستراتيجي بمستقبلهما في الاتحاد الأوروبي. إن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي شرط أساسي لاتخاذ خطوات في المسار الأوروبي لكل منهما.

ونتثني إستونيا على السيد تانين لقيادته عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المساعدة على النهوض بعملية إرساء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في كوسوفو. ونقدر على وجه الخصوص دعم البعثة لمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار وكذلك ما تتخذه من مبادرات تستهدف الشباب ومكافحة العنف الجنساني. ونشيد بالإجراءات الداعمة التي اتخذتها البعثة، خلال الفترة الحرجة من جائحة فيروس كورونا، لمساعدة كوسوفو على تخفيف التحديات التي تسببها الجائحة.

ونرحب بتأكيد حكومة كوسوفو الجديدة على التزامها الاستراتيجي بمسار الاتحاد الأوروبي. وينبغي الآن لجميع الأطراف السياسية الفاعلة أن تثبت أنها قادرة على العمل معاً وبناء توافق سياسي في الآراء من أجل تحقيق أهداف مشتركة. ومن الضروري لكوسوفو إحياء عمليات الإصلاح وكفالة حصول المواطنين على المساعدة الطبية والدعم الاقتصادي اللازمين. ونؤكد أيضاً أن احترام الدوائر المتخصصة في كوسوفو والتعاون معها هو التزام دولي لكوسوفو.

وبما أن التعاون القوي مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يزداد أهمية، فإننا نرحب بإجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الوقت المناسب.

أخيراً، ندعو الطرفين إلى مواصلة بناء الثقة والامتناع عن الخطابات السلبية التي يمكن أن تزيد من حدة التوترات وتتسبب في انتكاسة في الحوار. ونتوقع من الطرفين أن يتعاونوا بحسن نية وبروح من التراضي وأن يعملوا على التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانوناً بشأن تطبيع العلاقات، وفقاً للقانون الدولي ومكتسبات الاتحاد الأوروبي.

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست إستيفال

[الأصل بالفرنسية]

أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته. وأرحب أيضا بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، وكذلك وزير الخارجية والشتات في كوسوفو في هذه الجلسة المعقودة عن طريق التداول عن بُعد.

إن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه كوسوفو اليوم هو التطبيع الكامل للعلاقات مع صربيا من خلال تسوية نهائية لنزاعهما. والتوصل إلى اتفاق شامل ونهائي وملزم قانونا هو أحد الشروط المسبقة لإحراز تقدم في كل من صربيا وكوسوفو فيما يتعلق بإمكانية انضمامهما إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا كاملا الحوار الذي ييسره الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ميروسلاف لايتشاك، ونأسف بشدة لأنه لم يتمكن من تزويدنا اليوم بأخر المستجدات بشأن الحوار بين الطرفين. وأذكر بأن وساطة الاتحاد الأوروبي تستند إلى قرار صادر عن الجمعية العامة. والنزاع بين صربيا وكوسوفو مسألة أمنية أوروبية، الأمر الذي يبرر تماما دور الاتحاد الأوروبي في هذه المسألة.

ونرحب بأن صربيا وكوسوفو قررتا استئناف حوارهما خلال مؤتمر قمة باريس الذي عُقد في 10 تموز/يوليه وشارك في رئاسته الرئيس إيمانويل ماكرون والمستشارة أنجيلا ميركل. واستؤنف الحوار بين بلغراد وبريشيتينا في تموز/يوليه بعد توقف دام 20 شهرا. ونرحب بالتقدم الأولي المحرز في إطار ذلك الحوار، ولا سيما بشأن ثلاث مسائل هي: التعاون الاقتصادي؛ والمشردون داخليا واللجوءون؛ والأشخاص المفقودون. وندعو إلى مواصلة تلك المفاوضات وإلى إحراز تقدم ملموس. ومن الأهمية بمكان معالجة المواضيع المثيرة للجدل، بما فيها أكثر المواضيع حساسية، ولا سيما موضوع رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية. وندعو الأطراف الفاعلة المعنية بهذه المسألة إلى دعم وساطة الاتحاد الأوروبي وإلى تنسيق جهودها معه.

ونرحب بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي تعمل بلا كلل لتعزيز الأمن والاستقرار، فضلا عن النهوض بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان في كوسوفو والمنطقة. وعلى وجه الخصوص، تضطلع البعثة وكالات الأمم المتحدة في كوسوفو بدور رئيسي في مساعدة كوسوفو على التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، بالإضافة إلى الكم الهائل من المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي. ويجب أن تستمر جهود البعثة، بالتنسيق، بطبيعة الحال، مع مبادرات الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى، ولا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

وتعيد فرنسا تأكيد دعمها الكامل لبعثة الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في سياق أنشطتها لدعم دوائر كوسوفو المتخصصة. وتكرر فرنسا التزامها بمكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الخطيرة من العقاب. ولذلك، ندعو جميع الجهات الفاعلة إلى مواصلة دعم الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص والتعاون معهما.

أخيرا، إن فرنسا مقتنعة تماما بأن صربيا وكوسوفو لديهما مستقبل أوروبي مشترك. وسياواصل الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر شريك تجاري للبلدين وأكبر مستثمر فيهما وأكبر مانح لهما، جهوده الرامية إلى

تيسير إبرام اتفاق شامل وملزم قانونا بين الطرفين، الأمر الذي سيسهم في تحقيق الاستقرار الدائم في غرب البلقان وفي التقارب الأوروبي مع البلدين. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما راسخا بهذه المسألة، دعما للطرفين ولوساطة الاتحاد الأوروبي.

بيان الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، كريستوف هويسغن

عندما أسمع وزير الخارجية الصربي، إيفيتسا داتشيتش، يتكلم، يتكون لدي انطباع بأن حديثه نسخة طبق الأصل من المداخلات السابقة. فنحن نسمع الكثير عن "الجرائم البشعة التي ارتكبتها الكوسوفيون". ويذهلني أننا لم نسمع قط في مداخلته أي شيء عن الجرائم البشعة وأعمال التطهير العرقي والترحيل الجماعي التي ارتكبت ضد الكوسوفيين في عامي 1998 و1999. وأنا آسف لذلك حقاً

يقول وزير الخارجية الصربي دائماً إنه لا يوجد 116 بلداً، بل 92 بلداً فقط تعترف بكوسوفو. وإنني مندهش إزاء هذه السياسة التي تحاول حمل البلدان على إلغاء الاعتراف بكوسوفو. إن أصدقائنا الصرب يلحقون الضرر بأنفسهم لأنهم إذا كانوا صادقين بشأن محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فينبغي لهم أن يعملوا بجد للتأكد من الاعتراف بكوسوفو وينبغي لهم أن يعترفوا بها هم أنفسهم. وفي الاستعراض التاريخي الذي استمعنا إليه من وزير الخارجية الصربي، لم يرد أي ذكر لفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2010 (انظر A/64/881)، التي أكدت بوضوح أن إعلان استقلال كوسوفو لا ينتهك القانون الدولي. والمنطق وراء ذلك هو أن البلد شرعي وينبغي الاعتراف به.

ويبين النقاش منذ البداية بشأن كيفية تمثيل كوسوفو في مجلس الأمن أن العلاقة التي لم تُحل بين كوسوفو وصربيا تظل مصدراً للتوتر بين كوسوفو وصربيا، كما تؤثر أيضاً على المنطقة بأسرها. وهي عائق أمام الحياة اليومية لشعبي البلدين وعقبة على طريق انضمام كوسوفو وصربيا للاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على تقديرنا الكبير لعمل الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، ميروسلاف لايتشاك، ودعمنا التام له. ونقدر حقاً أن الحوار بشأن التطبيع قد استؤنف في بروكسل في تموز/يوليه. ولا بد لي من القول إنني أشاطر الكثيرين شعورهم بالإحباط لأننا ما زلنا نراوح مكاننا.

وقد أبدى الجانبان التزاماً وتعاوناً، ويشجعنا العمل الكبير الذي تم إنجازه حتى الآن. وفي سياق تناول المواضيع المطروحة، نتوقع من الطرفين أن يواصلوا التعاون البناء بحسن نية وبروح السعي إلى التوصل إلى تسوية. ويجب أن يكون الهدف هو التوصل إلى اتفاق شامل ومستدام وملزم قانوناً يساهم في الاستقرار الإقليمي ويمكن البلدين من أن يصبحوا عضوين في الاتحاد الأوروبي. إن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي هو السبيل الوحيد لتحويل أحلام البلدين إلى حقيقة واقعة لمواطنيهما.

لم نكن سعداء جداً لأنكم، سيدي الرئيس، لم تسمحوا للسيد لايتشاك بتقديم إحاطة لنا اليوم، لأننا نريد من خلال ذلك الحوار نقل المناقشة إلى المستقبل. فأين نذهب وأين نحرز تقدماً؟ وإلا فإننا نكرر أنفسنا ونتحدث عن الماضي. ولذلك، علينا أن ننطلق إلى المستقبل وأعتقد أن أي صورة للحوار بين كوسوفو وصربيا تظل ناقصة من دون إحاطة يقدمها للمجلس السيد لايتشاك. ونأسف كثيراً لأن الرئيس قد منع تلك الإحاطة.

إننا ندعو صربيا وكوسوفو إلى زيادة جهودهما لبناء الثقة والطمأنينة وتهيئة شعبي البلدين للتسوية والمصالحة. ومن المسائل الجوهرية في هذا السياق الخطاب الإيجابي واتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة.

أود أن أشكر الممثل الخاص على كلماته، خاصة ونحن نحفل هذا الشهر بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000). وتستكشف الأمم المتحدة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي خيارات لتعزيز

دور المرأة في الحوار. وندعو كلا الجانبين إلى إشراك ممثلات النساء والمجتمع المدني في الحوار، وكفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وهادفة.

وأود أن أبرز أهمية الدائرة الخاصة للمحكمة العليا. ونتوقع من كوسوفو أن تظهر التزامها المستمر تجاه الدائرة الخاصة، كدليل على التزامها بسيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى التعاون مع مكتب الادعاء الخاص في كوسوفو من أجل تعزيز المساءلة في البلد كشرط مسبق لبناء الثقة.

بيان نائب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، محسن سيهاب

بالنيابة عن وفد بلدي، أشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد ظاهر تانين على إحاطته الثاقبة. وأود أيضا أن أرحب بمعالي السيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا.

وأود كذلك أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن قلقنا إزاء التطورات الميدانية الأخيرة. وأود اليوم أن أوجه انتباه المجلس إلى النقاط الثلاث التالية.

أولا، إن الحكومة الإندونيسية تتمسك بثبات بسيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولن تتغاضى إندونيسيا عن أي عمل ينتهك سيادة دولة ما وسلامتها الإقليمية. ويشكل الحوار السبيل الأفضل والوحيد لمعالجة الخلافات.

ثانيا، ندعو إلى استئناف الحوار. ونرحب بإلغاء التعريفية الجمركية المفروضة على السلع من صربيا والبوسنة والهرسك بنسبة 100 في المائة. ويقودنا هذا التطور إلى الاستئناف الرسمي للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، مع التركيز على المسائل المتعلقة بالمفقودين والمشردين، فضلا عن التعاون الاقتصادي.

وترحب إندونيسيا أيضا بالالتزام بالتطبيع الاقتصادي الذي تم التوقيع عليه تحت رعاية الولايات المتحدة. وقد أظهر لنا ذلك الالتزام أنه لن يحصل تقدم اقتصادي إذا استمر الاعتراف بحملات الاعتراف وسحبها بين الطرفين. وخلال هذه الظروف الحرجة من الجائحة، لا يوجد أي إجراء أهم من الدخول في حوار.

ثالثا، فيما يتعلق بدور بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في المنطقة، تشيد إندونيسيا بمبادرات البعثة المتعددة لبناء القدرات وحلقات العمل، بما في ذلك التعاون بين الأعراق. والمشاركة المجدية للشباب في عمليات السلام وصنع القرار أمر حاسم لتحقيق المصالحة وبناء الذاكرة الجماعية من أجل التخلص من الانقسام بين المجتمعات المحلية.

وفي الختام، ظلت إندونيسيا تتابع عن كثب، طوال سنتين تقريبا، التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في السعي إلى إيجاد حل سلمي في المنطقة عن طريق الحوار. ومن المحزن أنه لم يحرز أي تقدم كبير يذكر، حيث يواصل الطرفان تقديم روايات متباينة بشأن النتائج المتوقعة للحوار. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام إلى القيادة في بلغراد وبريشتينا لإظهار المرونة والإبداع للتغلب على خلافاتهما. ويتعين على القادة السياسيين أن يكفوا اتباع نهج شامل من خلال زيادة مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما النساء والشباب، في المشاورات وعمليات صنع القرار. إن الشباب هم الأمل في مستقبل تلتزم به إندونيسيا دائما - حتى بعد فترة عملنا في مجلس الأمن - كشريك حقيقي للسلام.

المرفق التاسع

بيان البعثة الدائمة للنيجر لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالفرنسية]

بادئ ذي بدء، نشكر السيد ظاهر تانين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على إحاطته.

لقد أعطت حكومة كوسوفو الجديدة الأولوية للانتعاش الاقتصادي، ومكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومواصلة الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي أن يحفز هذا الزخم الإيجابي جميع القوى السياسية في كوسوفو على الاتحاد والتوافق من أجل تنفيذ خطة الحكومة للانتعاش الاقتصادي لمعالجة الآثار المتعددة الأبعاد للأزمة الصحية.

واسمحوا لي أن أشيد بالوكالات والصناديق والبرامج ذات الصلة، بما في ذلك البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو، على مشاركتهم البناءة في الاستجابة لكوفيد-19، بما في ذلك تخصيص الموارد لمؤسسات الصحة العامة والدعم التشغيلي في تنفيذ تدابير الحد من المخاطر.

ويشكل استئناف الحوار في تموز/يوليه، الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، خطوة حاسمة في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تدعم الأطراف الإقليمية والدولية الأطراف في تلك العملية من أجل تهيئة الظروف اللازمة لتسوية سلمية شاملة للنزاع.

ويكتسي بناء الثقة والشراكة والتعاون في أي عملية سلام، أهمية قصوى. وفي هذا الصدد، فإن إطلاق منهاج بناء الثقة بين الطوائف بهدف النهوض بتوصيات منتدى الأمم المتحدة لبناء الثقة في كوسوفو، خطوة نرحب بها.

وعلاوة على ذلك، تتطلب مشاركة الشباب في عملية السلام، ولا سيما في مجالي صنع القرار والمصالحة، نهجا تشاركيا تتخبط فيه المؤسسات المركزية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني، فضلا عن الشركاء الدوليين.

ولا يزال العدد المتزايد من الطلبات للاعتراف بوضع الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات يشكل مصدر قلق كبير. وتحقيقا لتلك الغاية، من الضروري تنفيذ القرار 1325 (2000)، بشأن المرأة والسلام والأمن.

ونثني على الفريق الثلاثي المعني بالأمن والشؤون الإنسانية، الذي ترأسه هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لدعمه توفير ملاجئ لضحايا العنف من خلال توفير التعليم على الإنترنت للأطفال الذين يعيشون هناك.

وفي الختام، يحث النيجر الطرفين على الدخول في حوار سياسي بناء، ومفاوضات بحسن نية، وعلى احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها بحرية.

بيان الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا

[الأصل بالروسية]

أود أيضا أن أرحب بالسيد إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية صربيا. ونحن نتشاطر القلق العميق المعبر عنه بشأن الحالة في كوسوفو، التي لا تزال غير مستقرة وتحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي. لقد استمعنا بعناية إلى السيدة هرديناغ - ستوبلا.

ونشكر الممثل الخاص ظاهر تانين على الإحاطة المفيدة للغاية بشأن الحالة في الإقليم. ونعتقد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تزال الوجود الدولي الرئيسي الذي يعمل على أساس القرار 1244 (1999). ونشكره على التقييم غير المتحيز للحالة في الإقليم وعلى المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في تسوية مسألة كوسوفو. و نؤيد عمله تأييدا كاملا، ونحن مقتنعون بأنه ينبغي أن تتوفر له دائما ما يكفي من الموارد المادية والموظفين للشروع في العمل الفعال.

وعلا بمقرر للجمعية العامة، فإن الاتحاد الأوروبي وسيط مأذون له في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وينبغي للاتحاد الأوروبي أن يضمن وفاء الجانبين بالتزاماتهما بدون قيد أو شرط، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقات السابقة.

وفي الوقت نفسه، هناك نتائج ملموسة قليلة. وفيما يلي مثال حي على تشدد بريشتينا - فهي منذ سبع سنوات ونصف السنة تخرب عملية إنشاء مجتمع من البلديات الصربية في كوسوفو. استبعد أفلدالله هوتي في 14 تشرين الأول/أكتوبر، أثناء لقائه مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ميروسلاف لايتشاك، مرة أخرى إمكانية منح المجتمع المحلي سلطات تنفيذية، رغم أن ذلك نابع مباشرة من اتفاق بروكسل المبرم في نيسان/أبريل 2013. ونأمل أن تكتسب الوساطة الأوروبية، بقيادة السيد لايتشاك، الذي تم تعيينه في شهر نيسان/أبريل الماضي، زخما وأن تترجم إلى تقدم نحو حل مشاكل كوسوفو.

كما عزز زملاؤنا الأمريكيون أنشطة الوساطة. وأحطنا علما بالوثائق التي وقعها الجانبان في واشنطن العاصمة في 4 أيلول/سبتمبر. ونحن نفترض أن تنفيذها سيكون متمشيا مع الجهود المبذولة لمساعدة بلغراد وبريشتينا على إيجاد حلول مقبولة للطرفين. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا ننسى أن القرار 1244 (1999) يظل الإطار القانوني الدولي للتسوية في كوسوفو.

ومن المهم كذلك أن نكون مدركين لما لم ينفذ بعد برغم العديد من التعهدات. فنحن بالفعل ما زلنا ننتظر إجراء تحقيق دولي عادل في الجرائم الخطيرة المرتكبة في إقليم كوسوفو منذ صدور تقرير ديك مارتي للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لعام 2010. وفي عام 2020، حدث تطور إيجابي في هذا الصدد: فقد بدأت دوائر كوسوفو المتخصصة العمل الحقيقي للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. وفي نفس الوقت يساورنا القلق إزاء الفضائح المتداولة حول هذه الهيئة وتسرب الوثائق والتقارير عن استبعاد شهود واستخدام مواد القضية لأغراض سياسية داخلية. ونحن مصرون على محاسبة جميع الأطراف المذنبة وإخضاعها للعقوبة الواجبة، بغض النظر عن المواقع التي يشغلونها حاليا.

ولا نرى أي تحسن في الحالة في الإقليم من حيث الأمن واحترام حقوق الطوائف غير الألبانية. ويُرَى ذلك من خلال تكرار حالات التخويف والاستيلاء على الممتلكات والمقابر والمرافق التابعة للكنيسة

الأرثوذكسية الصربية وتخريبها، وغني عن البيان أن من غير المرجح أن نتكلم عن عودة المشردين داخليا واللاجئين بأي شكل من الأشكال.

فيتعين علينا أن نركز على وجه التحديد على مهمة كفالة الحماية الموثوقة للمواقع الأرثوذكسية في كوسوفو. فقد بدأ، في 16 حزيران/يونيه 2020، تشغيل القطاع الأول من طريق سريع يربط بين كوسوفو والجبل الأسود ويمر عبر منطقة دير فيسوكي ديتشاني المحمية، خلافا لحكم محكمة كوسوفو، التي تضم قضاة دوليين بين أعضائها. ونشدد على أن هذه المسألة ليست مسألة شؤون داخلية لكوسوفو، لأن الدير على قائمة مواقع التراث العالمي لليونسكو. ونعتقد أنه ينبغي لقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تظلمعا بدور قيادي في التأثير على سلطات كوسوفو، وفقا لولاية كل منهما. وعلى هذه الخلفية، نعتقد أنه ليس من الحكمة ولا سند لأن يتم النظر في مسألة انضمام كوسوفو إلى منظمات دولية مثل اليونسكو.

ولا يزال الإقليم ملاذا آمنا لتجنيد جميع أنواع الإرهابيين. وتشكل عودة المقاتلين السابقين في تنظيم داعش إلى كوسوفو تهديدا للسلام والاستقرار في المنطقة.

وأود أن أشير إلى جانب مزعج آخر يتطلب إلى اهتمامنا المستمر. فمن الشائن أن مجلس الأمن لم يتلق حتى الآن أي معلومات عن معاقبة أفراد القوات الخاصة التابعة لألبان كوسوفو الذين أُدينوا باحتجاز وضرب أفراد البعثة، الذين من بينهم مواطن روسي - السيد كراسنوشكوف - في 28 أيار/مايو 2019، في بلدية زوبين بوتوك. ويجب عدم نسيان هذه المسألة أو تجاهلها. فتجاهل هجوم صارخ على موظفي الأمم المتحدة يعني تقويض سلامة وأمن موظفي المنظمة في جميع بلدان العالم. إننا نتعامل في هذه الحالة مع الرغبة الواضحة لدى سلطات ألبان كوسوفو في طرد بعثة الأمم المتحدة من الإقليم. فالبعثة تعمل في ظروف غير مستقرة، وهو ما يرقى إلى مقاطعة سلطات بريشتينا لها بحكم الواقع. ومن المشاكل الخطيرة أيضا اتخاذ خطوات لإنشاء جيش كوسوفو، وأن عددا من الدول يدعمها. وهذا يتعارض مع القرار 1244 (1999) في المقام الأول، بل ويصعد أيضا التوترات؛ وفي الواقع، قد يزعزع الاستقرار ليس فقط في كوسوفو بل منطقة البلقان ككل.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي وردت عن اجتماع مشترك آخر لحكومة ألبانيا وما يسمى بمجلس وزراء كوسوفو، عقد في 2 تشرين الأول/أكتوبر في تيرانا. ومن الحتمي أننا سننزعج من إحدى نقاط الاجتماع: الحاجة إلى إزالة الحدود بين ألبانيا وكوسوفو. فهذه الاجتماعات تدخل في الشؤون الداخلية لصربيا ذات السيادة، التي تشكل كوسوفو جزءا منها.

وكل ما سبق يظهر أن مشاكل الإقليم تتزايد بدلا من أن تحل. إن موقف روسيا بشأن كوسوفو متسق جدا: فنحن ندعو بلغراد وبريشتينا إلى التوصل إلى حل قابل للتطبيق ومقبول من الطرفين على أساس القرار 1244 (1999). ويجب أن يلتزم هذا الحل بالقانون الدولي وأن يحظى بتأييد مجلس الأمن. والنهوض بسياريوهات أخرى أو فرضها لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة.

بيان نائبة الممثل الدائم لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

نشكر السيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وسعادة السيد إيفيكا داتشيتش والسيدة ميليزا هاراديناوي - ستبلا على إحاطاتهم.

تحيط سانت فنسنت وجزر غرينادين علماً بالاتفاقات التي وقعها في 4 أيلول/سبتمبر زعماء صربيا وكوسوفو في واشنطن العاصمة. ونرحب بصفة خاصة بالاتزامات المختلفة التي تم التعهد بها بهدف زيادة التعاون الاقتصادي بين الطرفين.

ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو في احتواء انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وضمان حصول الأشخاص الأكثر ضعفاً، بمن فيهم المشردون، على الدعم الصحي والاجتماعي والاقتصادي الذي تمس الحاجة إليه خلال هذه الفترة الحرجة. كما نقدر المبادرات العامة التي اتخذتها البعثة، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالنساء والشباب ومشاريع بناء الثقة. وندعو جميع الأحزاب السياسية في كوسوفو إلى الاتحاد من أجل مكافحة أثر جائحة كوفيد-19.

ونرحب باستئناف الحوار بين بلغراد وبريشينا الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وبالأهمية العامة للحوار في حل المسائل والتوصل إلى حل دائم. وهذا أمر أساسي للاستقرار في المنطقة. ونشيد في هذا الصدد بالاتزامات التي قطعها كلا الطرفين بالمضي قدماً في التطبيع الاقتصادي. كما ندعو إلى تنفيذ الاتفاقات القائمة في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

وتشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بتقاني البعثة في صون وتعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في إقليم كوسوفو، ولا سيما للنساء والفتيات. ونشيد بالعمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إيجاد حلول دائمة لتمكين النساء والفتيات في كوسوفو، مثل حملة التوعية التي أطلقت لدعم الناجيات من العنف العائلي وضحاياها.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للقرار 1325 (2000)، يجب علينا أن نعجل بالإجراءات الرامية إلى تيسير المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية لمختلف النساء في منع نشوب النزاعات وحلها. إن قيادة المرأة ومساهمتها في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن، فضلاً عن ضمان سلامة وحماية النساء والفتيات، أمران أساسيان للأمن الشامل.

ونحن نشجع الجهود المبذولة في كوسوفو من أجل دعم سيادة القانون ومكافحة الفساد والجريمة المنظمة وضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ويشدد وفد بلدي كذلك على الصلة بين التنمية والأمن. ويجب أن تكون الجهود الرامية إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي شاملة للجميع ومراعية للمناخ ومستجيبة للشباب والمنظور الجنساني، من أجل إرساء الأساس للتحوّل الاجتماعي والسياسي الواسع النطاق في المنطقة.

وإذ نختم بياننا، نطل شريكاً ملتزماً في السعي إلى تحقيق سلام دائم في كوسوفو وحولها.

المرفق الثاني عشر

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أو أن أبدأ بالتنويه والإشادة بالعمل الجاري الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظاهر تانين، على إحاطته. ونود أيضا أن نُنوه بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، السيد إيفيكا داتشيتش، وكذلك حضور السيدة هاراديناى - ستويلا.

وتود جنوب أفريقيا أن تكرر التأكيد على أن وجود الأمم المتحدة في كوسوفو ومشاركتها البناءة مع جميع أصحاب المصلحة لتهيئة بيئة تفضي إلى حل توافقي وتحقيق المصالحة والوحدة والاستقرار لا يزالان أمرين حاسمين. ونرحب بالدور التيسيري الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في بناء الثقة بين الطوائف وفي بناء القدرات، فضلا عن مناصرتها لدور المرأة والشباب في بناء السلام، ولا نزال نؤيده. وفي هذا الصدد، نؤيد استمرار تعاون البعثة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتمكين المرأة والشباب في مجال بناء السلام والتدريب.

ونتمشيا مع موقف جنوب أفريقيا الثابت بشأن الحاجة إلى الحوار لحل الخلافات القائمة منذ أمد طويل، نؤيد الجهود الرامية إلى مواصلة العمل بين السلطات في بلغراد وبريشتينا، فضلا عن دور المجتمع المدني والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في بناء السلام والثقة بين الطوائف في كوسوفو.

ونحن سعداء بالعمل الجاري لإنشاء لجنة كوسوفو لتقصي الحقائق والمصالحة، ونثني عليه. لقد كانت لجنة الحقيقة والمصالحة لدينا جزءا لا يتجزأ من العملية التي مهدت الطريق لانتقالنا الديمقراطي الذي تحقق من خلال مشاركة بناءة وصلح صعب. وقد أكدت تجربتنا في لجنة الحقيقة والمصالحة أن مواجهة الماضي كانت حاسمة لتحقيق الوحدة الوطنية، حيث أن الاستماع إلى الآراء والروايات المختلفة للأحداث من جميع الطوائف يمكن أن يساهم في المصالحة وفي نهاية المطاف في عملية سياسية سلمية وشاملة للجميع.

ولا يمكن تحقيق سلام دائم وشامل إلا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. ولا يمكن حل الخلافات القائمة وإرساء الأسس للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة يقبلها الطرفان إلا من خلال الحوار. ونعتقد أنه من خلال تدابير بناءة سيسود حوار مستمر بين الجانبين.

ونشيد بدور الوساطة الهام الذي تواصل الأمم المتحدة القيام به في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. كما نشيد بالدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك بجميع الجهود التي بذلها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، السيد ميروسلاف لايتشاك، وحكومة الولايات المتحدة، من أجل التقريب بين الجانبين. ونحث الطرفين على مواصلة الاستفادة من هذه الفرص للمشاركة في بناء الثقة وتعزيز العلاقات بين الجانبين. فتطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا هو مفتاح الاستقرار الإقليمي.

وفي سياق المرأة والسلام والأمن، تواصل البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة القيام بعمل قيم فيما يتعلق بإنشاء أماكن آمنة لنساء كوسوفو اللواتي وقعن ضحايا للعنف الجنساني والعنف المنزلي، لا سيما خلال وباء فيروس كورونا. ونشيد أيضا بالدور الذي تضطلع به البعثة وجميع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لاحتواء انتشار المرض.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بدعوة الجانبين إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال يمكن أن تقوض المشاركة البناءة بينهما. وفي هذا الصدد، نأمل أن تكون روح التراضي أساسا للمفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة يقبلها الجانبان.

المرفق الثالث عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

أود في البداية أن أشكر السيد زاهر تانين على إحاطته القيمة بشأن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2020/964). وأود أن أرحب بمعالي السيد إيفيكا داتشيتش ، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية صربيا والسيدة هارادينايا - ستوبيا .

ويعرب وفد بلدي مجددا عن تقديره للدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما دور الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، في تعزيز الأمن والاستقرار السياسي في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها، في ظل التداعيات المتواصلة لجائحة كورونا. ويشيد بجهود أفراد البعثة الأممية في مجابهة هذه الأزمة.

وعلى الرغم من حجم التحديات المطروحة فيما يتعلق بالجائحة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فإننا نسجل بارتياح البوادر الإيجابية للتقدم بمسار الحوار خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو التسوية السياسية الشاملة، خاصة فيما يتعلق باستئناف الحوار بعد تعليقه لفترة طويلة بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وانعقاد الاجتماع على مستوى القمة خلال شهر تموز/يوليه 2020 بمبادرة من فرنسا وألمانيا.

وفي هذا الإطار ، نجدد الإعراب عن دعمنا لجهود الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو لدفع الحوار السياسي، أملين أن يستفيد الطرفان من هذا التقدم المحرز حتى الآن في المناقشات والمضي قدما في تسوية مختلف المسائل، ولا سيما عودة النازحين والتعاون الاقتصادي وتنفيذ الاتفاقات المعلقة، بما من شأنه الإسهام في تهيئة الظروف الملائمة التي تفضي إلى حل سياسي شامل قائم على توافق الآراء في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

وإذ نجدد دعوة الأطراف المعنية إلى تجاوز الخلافات ومواصلة البناء على ما تم تحقيقه من تقدم حتى الآن، فإننا ندعو إلى العمل على تعزيز مناخ بناء الثقة، وتفاذي ما من شأنه رفع منسوب التوتر والتأثير على عملية التسوية السياسية، وتعزيز مشاركة النساء في تلك العملية.

بيان من البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص وفريقه على التزامهما المستمر تجاه كوسوفو، على النحو المبين في التقرير الشامل عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2020/964). وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى معالي وزير خارجية صربيا، ومعالي وزيرة خارجية كوسوفو على إحاطتهما هذا الصباح.

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، اضطلعت البعثة بدور رئيسي في تحول كوسوفو إلى ديمقراطية متعددة الأعراق ومستقرة وشاملة. غير أن الحالة في كوسوفو اليوم تختلف كثيرا عن الحالة في عام 1999، عندما بدأت البعثة عملها. ولذلك، فإننا نواصل تأييد إجراء استعراض للبعثة لضمان قدرتها على تلبية الاحتياجات الحالية لكوسوفو والتحديات التي تواجهها بفعالية.

ويجب أن تواصل حكومة كوسوفو إيلاء الأولوية القصوى لمعالجة التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لمرض فيروس كورونا، على غرار الحكومات في جميع أنحاء العالم. ونرحب بالدعم الذي قدمته البعثة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إدارة آثار الفيروس. وإنني فخور بأن المملكة المتحدة تمكنت من تقديم ما يقرب من مليوني جنيه استرليني من خلال وكالات الأمم المتحدة دعما لهذه الاستجابة. غير أنني أردد شواغل الأمين العام من أن الاقتتال السياسي الداخلي قد أضر التشريع اللازم لإدارة الوباء والتخفيف من آثاره الاقتصادية. ونحث جميع الأحزاب السياسية في كوسوفو على التركيز على بناء التوافق في الآراء من أجل المصلحة العامة.

ولا يزال تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا أمرا حاسما بالنسبة للاستقرار والازدهار الإقليميين، كما أنه يخدم مصالح البلدين. ونرحب باستئناف الحوار الذي يقوده الاتحاد الأوروبي وبيسرته الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ميروسلاف لايتشاك. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز نحو زيادة التعاون الاقتصادي بين كوسوفو وصربيا، الذي تحقق مؤخرا في واشنطن العاصمة. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم اتفاق شامل ونهائي وملزم قانونا للتطبيع يحترم السلامة الإقليمية ويقبله مواطنو البلدين ويعود عليهم وعلى المنطقة بأسرها بالمنافع الطويلة الأجل.

وتحقيقا لتلك الغاية، نرحب بالبيان المشترك الذي أدلى به رئيس صربيا فوتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو هوتي في 7 أيلول/سبتمبر، وأكد فيه التزامهما بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. إن إحراز التقدم في الحوار وتحقيق مصالحة أوسع نطاقا بين كوسوفو وصربيا يتطلبان من الطرفين تنفيذ جميع الاتفاقات المعلقة وتهيئة مناخ هادئ ورشيد يسمح بالتعاون. ونتطلع إلى أن يتبع قادة البلدين نهجا بناء وشاملا ويعملوا بحسن نية للتغلب على الخلافات.

تريد المملكة المتحدة أن ترى العدالة تتحقق في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاع في عام 1999. ولا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب. ونأسف للبطء في إحراز تقدم في الملاحقات القضائية المحلية على جرائم الحرب، ونحث السلطات الكوسوفية والصربية على العمل معا في التعامل مع هذه الجرائم التاريخية.

في هذا السياق، تدعم المملكة المتحدة عمل الدوائر المتخصصة في كوسوفو ومكتب الادعاء العام المتخصص. ومن الحيوي أن تتمكن هذه المؤسسات من مواصلة عملها من دون تدخل. ونحث حكومتي كوسوفو وصربيا وأعضاء المجلس على التعاون الكامل معها.

ونشيد بالدعم التقني الذي قدمته البعثة للفريق العامل المشترك بين بلغراد وبريشتينا والمعني بالأشخاص المفقودين. والمملكة المتحدة ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى حل قضايا الأشخاص المفقودين في الصراعات التي وقعت في التسعينات. وما فتئنا ندعم عدة مشاريع من خلال اللجنة الدولية المعنية بالمفقودين والمركز المرجعي للأشخاص المفقودين. ومما بعث على القلق لدينا سماع تعليقات ضارة واستفزازية صدرت مؤخرا عن كبار الوزراء بشأن هذا الموضوع. إن المملكة المتحدة واضحة في موقفها ومؤداه أن جميع الأشخاص، ولا سيما الذين في مركز النفوذ والسلطة، تقع عليهم مسؤولية الامتناع عن هذه الأقوال التي لا تحترم الضحايا وأسرهم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لا يزال هناك 1 643 شخصا في عداد المفقودين جراء الصراع في كوسوفو. ونحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها وتعزيز التعاون اللازم لانتهاء من جميع القضايا المعلقة.

إن أفضل ما يخدم مصالح كوسوفو ومصالح شعبها سيادة القانون والتصدي للفساد. ونرحب بالدعم الذي قدمته البعثة وغيرها لبناء قدرات المؤسسات بحيث تتمكن من إجراء التحقيقات المالية وبناء نظام قضائي شامل. ولا يزال يتعين القيام بقدر كبير من العمل في هذا المجال، وما زلنا نحض كوسوفو على تنفيذ الإصلاحات اللازمة لزيادة تعزيز سيادة القانون والحكم الصالح والأمن.

في الختام، أود أن أكرر شكري للممثل الخاص وأعضاء فريقه. ونتطلع إلى مواصلة دعمهم في عملهم الهام.

بيان نائبة الممثلة الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، شيريث نورمان - شالي

أود أن أشكر الممثل الخاص تانين على إحاطته الإعلامية صباح اليوم، وأشكر وزير الخارجية كوسوفو وصربيا على مشاركتهما في الجلسة.

نعتقد أيضا أنه لو كان بوسعنا الاستماع إلى الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لكانت المناقشة التي جرت هذا الصباح اشمل من ذلك. ولكنني سأنتج إلى بعض المسائل الموضوعية التي نود إبرازها اليوم. شكّل وباء فيروس كورونا تحديات خطيرة للأمن والازدهار في غرب البلقان، ولا سيما في صفوف أضعف الفئات السكانية فيها، غير أننا شعرنا بالتشجيع للتعاون بين بلدان غرب البلقان لمعالجة الأزمة وتخفيف آثارها.

لقد حدث الكثير منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة (S/2020/339). وكما ذكر زملاء آخرون اليوم، شهد العالم في 4 أيلول/سبتمبر يوما تاريخيا حقا في البيت الأبيض. فقد استضاف الرئيس ترامب رئيس وزراء كوسوفو هوتي، والرئيس الصربي فوتشيتش في البيت الأبيض لتوقيع اتفاق تاريخي للتطبيع الاقتصادي. وتشيد الولايات المتحدة بقيادة رئيس وزراء كوسوفو هوتي، والرئيس الصربي فوتشيتش للدفع قداما في العلاقات بين بلديهما. وقد أظهر هذان الزعيمان شجاعة كبيرة بشروعهما في المحادثات.

شملت الاتفاقات التي تم توقيعها في البيت الأبيض في 4 أيلول/سبتمبر مجموعة من قضايا التطبيع الاقتصادي. وسوف تحقق النمو والاستثمارات وتوفر فرص العمل للمواطنين في كلا البلدين وستحدد أسلوبا جديدا للمصالحة سعيا لتحقيق التقدم في غرب البلقان. إن الالتزامات التي قطعتها كوسوفو وصربيا تعتبر خطوة هامة إلى الأمام. وستهيئ فرصا جديدة لتعاون أوسع وتعزز تدابير بناء الثقة التي سترسي الأساس لمواصلة الحوار.

إن الالتزامات الهامة التي تم التعهد بها في البيت الأبيض تمثل نقطة انطلاق، وسوف نراقب بشكل وثيق تقدم الطرفين في تنفيذ الاتفاقات. لقد اعتاد الناس المشككون في كوسوفو وصربيا على رؤية الاتفاقات المبرمة بضجة كبيرة، ولكن مع تنفيذ ضئيل أو معدوم أو تحقيق أي تأثير ملموس. ويتعين على الزعيمين في كلا البلدين أن يظهر لمواطنيهما أن المصالحة تتطوي على فوائد ملموسة.

كذلك تمثل اتفاقات 4 أيلول/سبتمبر أكبر فرصة لتحقيق تقدم حقيقي في سنوات عديدة، وسنواصل تشجيع الطرفين على البناء على هذا المعلم والمضي قداما نحو اتفاق للتطبيع، الأمر الذي لا يزال حاسما بالنسبة للمنطقة. ولا يزال تحقيق التطبيع الكامل للعلاقات بين صربيا وكوسوفو هدفا مشتركا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وإن الاتفاقات التي توسطت الولايات المتحدة في التوصل إليها تكمل المحادثات التي ييسرها الاتحاد الأوروبي، والتي نواصل دعمنا لها بقوة.

لكي تضمن كوسوفو وصربيا مستقبلهما الأوروبي، يتعين عليهما التعامل مع أجزاء مؤلمة من التاريخ الحديث. وما انفكت الولايات المتحدة تدعو بقوة إلى تحقيق العدالة لجميع ضحايا الحروب في غرب البلقان، وتشجع بلدان المنطقة على استخدام الآليات القائمة لكفالة المساءلة وتحقيق العدالة لجميع الضحايا. وكجزء من هذا، تثق الولايات المتحدة ثقة كاملة بمكتب الدوائر المتخصصة ومكتب المدعين العامين المتخصصين في كوسوفو.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن التقدم الهام الذي ورد ذكره هنا اليوم يؤكد أن مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنطقة، بوصفها بعثة لحفظ السلام، قد طال وجودها أكثر من الوقت المخصص لغرضها الأصلي. وتقع على مجلس الأمن الآن مسؤولية إعادة توجيه موارد حفظ السلام المحدودة إلى المجالات والمسائل التي تمس الحاجة إليها. ولا يزال بإمكان الأمم المتحدة أن تؤدي دورا هاما في تعزيز تطوير المعايير والمؤسسات الديمقراطية في المنطقة، ولكنها لا تحتاج إلى بعثة ذات ولاية بموجب الفصل السابع من الميثاق لتعزيز الاعتراف والتكامل والتطبيع.

وتعرب الولايات المتحدة عن خيبة أملها إزاء الدعوات العديدة التي وجهها أعضاء المجلس لإنهاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتي لم تتل آذانا صاغية، ولم يتم وضع خطة لكي يقوم المجلس بدراستها. ونشجع بقوة على وضع هذه الخطة. ونحث أعضاء مجلس الأمن على التفكير بجدية في المرحلة الانتقالية التي تمر بها البعثة، والبدء باتخاذ الخطوات اللازمة للخفض التدريجي الموثوق به. ونحن على ثقة بأن القيام بذلك سيضمن دورا أكثر أهمية وفعالية للأمم المتحدة في مساعدة كوسوفو وبقية دول غرب البلقان على تحقيق كامل إمكاناتها.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الأخير (S/2020/964) وللسيد ظاهر تانين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية القيمة. وأشكر السيد داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، والسيدة هاراديناي - ستابلا على مشاركتيهما في الجلسة.

ترحب فييت نام باستئناف الحوار الرفيع المستوى رسمياً بين بلغراد وبريشتينا منذ تموز/يوليه 2020 وبالاتفاقات اللاحقة التي تم التوصل إليها، بما في ذلك البيان المشترك الصادر في 7 أيلول/سبتمبر والالتزامات التي أعربت عنها الأطراف في 4 أيلول/سبتمبر لتعزيز تطبيع العلاقات الاقتصادية.

ومع ذلك، من المؤسف أنه لا يزال هناك عجز في التنفيذ. ونود أن نشدد على أهمية الاتفاقات السابقة الموقعة بشأن المجالات الرئيسية ونتطلع إلى تنفيذ هذه الاتفاقات، إلى جانب الالتزامات الأخيرة. ونحث الطرفين على اغتنام هذه الفرصة للمضي قدماً بإجراء المزيد من الحوار، والتغلب على الخلافات المتبقية والعقبات الطويلة الأمد.

لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) خطراً داهماً في جميع أنحاء العالم، مما يؤثر على حياة بلايين البشر. ونود أن نعرب عن تعازينا في الخسائر في الأرواح وعن قلقنا إزاء التقارير التي تفيد بتزايد عدد الحالات في كوسوفو منذ حزيران/يونيه واستمرار تأثير المرض بشدة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاه الشعب في كوسوفو. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود البعثة الرامية لمواصلة عملياتها وحماية موظفيها ودعم السلطات المحلية في تصديها لكوفيد-19، بما في ذلك تدابير الحد من المخاطر.

وندعو جميع الأطراف ذات الصلة إلى مواصلة جهودها للتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية في تصديها لجائحة كوفيد-19 واستجابتها للشواغل والمصالح المشروعة للطوائف في كوسوفو.

وندعو الطرفين إلى الدخول في حوار بحسن نية وإلى إجراء مفاوضات سلمية لحل خلافاتهما. ونؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وشامل لهذه المسألة، وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرار 1244 (1999)، من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين لجميع الشعوب في أوروبا.

وفي ذلك الصدد، نقدر تقديراً عالياً الحوار الذي يبسه الاتحاد الأوروبي، والذي يسهم إسهاماً كبيراً في الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى حل الخلافات القائمة منذ أمد طويل بغية تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الطويلة الأجل لبلغراد وبريشتينا ومنطقة البلقان وأوروبا. ونشيد أيضاً بالأنشطة التي تضطلع بها البعثة لدعم تدابير بناء الثقة والطمأنينة ولتشجيع التعاون بين بلغراد وبريشتينا، وكذلك لمساعدة المجتمعات المحلية في كوسوفو في خضم جائحة كوفيد-19.

المرفق السابع عشر

بيان النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، إيفيتسا داتشيتش

أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والممثل الخاص تانين على آخر تقرير للأمين العام (S/2020/964) وعلى جهودهما في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، تمشياً مع القرار 1244 (1999). إن وجود البعثة غير المنقوص في كوسوفو وميتوهيا أمر حاسم في بناء السلام الدائم والاستقرار والأمن في الإقليم.

ما فتئت صربيا تتبع نهجاً جاداً ومسؤولاً للغاية في الحوار مع بريشتينا، والذي دام قرابة عقد من الزمن. وأود أن أشير إلى المشاكل التي نواجهها منذ البداية ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا. وأود أن أذكر المجلس بأننا وقعنا، أنا وهاشم ثاتشي، على اتفاق بروكسل قبل أكثر من سبع سنوات في بروكسل بعد مفاوضات صعبة وتنازلات كبيرة من جانبنا. ولم يكن ضامن الاتفاق سوى الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في ذلك الوقت، السيدة كاثرين أشتون. وسبق لي أن أشرت في هذه الهيئة إلى أن بريشتينا، برفضها تشكيل رابطة للبلديات الصربية بذريعة أنها تتعارض مع ما يسمى بدستور كوسوفو، قد ضللت صربيا والاتحاد الأوروبي، بصفته الضامن، بعدم تنفيذها للاتفاق الذي وقعته.

وما برحنا لسنوات وحتى الآن نطرح على الاتحاد الأوروبي نفس السؤال، الذي كررته في هذه القاعة مراراً وتكراراً، حول ما إذا كان بوسعنا تسمية أمر ناقشناه واتفقنا عليه ووقعناه حواراً واتفاقاً إذا قال أحد الجانبين إنه لن ينفذ ما تم الاتفاق عليه. وأطرح السؤال نفسه مرة أخرى اليوم: ماذا سيحدث إذا قررت صربيا عدم الوفاء بالتزاماتها؟ هل سيتحلى المجلس بالصبر والتفهم ويختلق لنا الأعذار بالطريقة التي اتبعها مع بريشتينا لأكثر من سبع سنوات؟

ومع ذلك، أبدت صربيا بصبر التزامها بالحوار وتنفيذ ما تم الاتفاق عليه على أمل أن يدرك الآخرون كيف تضررت العملية برمتها من سلوك بريشتينا غير المقبول. ويشجعنا إصرار الممثل الخاص لايتشاك في الأسبوع الماضي، خلال زيارته لبريشتينا، على التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها. بيد أن رد الفعل السلبي لبريشتينا على بياناته يشير إلى أنها لا تزال تعتقد إلى الإرادة السياسية اللازمة لإحراز تقدم كبير في عملية الحوار.

وأود أن أؤكد مجدداً أن جمهورية صربيا لا تزال ملتزمة بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وذلك إيماناً صادقاً منا بأن الحوار هو الطريق الحقيقي الوحيد نحو إيجاد حل مستدام لقضية كوسوفو وميتوهيا. كما أننا ممتنون للولايات المتحدة الأمريكية والرئيس ترامب ومبعوثه الرئاسي الخاص لصربيا ولمفاوضات السلام في كوسوفو، السيد غرينيل، على التزامهم وعملهم، حيث يمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه في 4 أيلول/سبتمبر في واشنطن العاصمة بشأن التطبيع الاقتصادي خطوة هامة إلى الأمام. فانضمام بريشتينا إلى منطقة شنغن الصغيرة أمر هام لا للاقتصاد فحسب، بل أيضاً للحياة اليومية لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا والمنطقة بأسرها.

وللأسف، فإن بريشتينا، بمواصلتها محاولة كسب التأييد من أجل الحصول على اعترافات جديدة، قد انتهكت ذلك الجزء من اتفاق واشنطن الذي ينص على وقف اختياري لأنشطة الاعتراف بكوسوفو لمدة عام واحد، مما يقوض الثقة ويجعل الاتفاقات التي تم التوصل إليها بحسن نية غير ذات معنى.

وإنني على ثقة بأن المجلس يشاطرنا الرأي القائل بأن قدراً كبيراً من الوقت قد ضاع. لقد أوقفت بريشتينا الحوار، على مدى سبع سنوات ونصف، بعدم تنفيذها للالتزامات التي تعهدت بها. وحين الوقت لكي تبدأ بريشتينا في التصرف بطريقة جادة ومسؤولة بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، بدلاً من الانتظار لمدة سبع سنوات ونصف أخرى لإحراز تقدم في الحوار.

إن عيش أي صربي في كوسوفو وميتوهيا اليوم هو إنجاز في حد ذاته. فخلافاً لأي مكان آخر في أوروبا، أصبح الصرب في كوسوفو وميتوهيا هدفاً يومياً مشروعاً - لا لسبب سوى الانتماء إلى شعب ودين مختلفين. فالنيران تضرم في بيوتهم وتغتصب ممتلكاتهم وتدمر وتدنس مقابرهم وكنائسهم وتتعرض أسرهم للهجوم والتخويف. ويجري نشر أشرطة فيديو على شبكات التواصل الاجتماعي لأشخاص يدوسون على العلم الصربي، ولا تزال الكراهية تجاه أفراد الطائفة الصربية متفشية.

ويعرب التقرير قيد الاستعراض اليوم، مثل معظم هذه التقارير الصادرة منذ نشر البعثة في كوسوفو، عن القلق إزاء عدد كبير من الحوادث الموجهة ضد الصرب في كوسوفو وميتوهيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من النداء الموجه إلى السلطات المحلية للاستجابة على وجه السرعة من أجل تعقب مرتكبي هذه الأعمال والثني علناً عن ارتكابها، فإن العدالة بالنسبة للصرب في كوسوفو وميتوهيا بطيئة ولا يمكن تحقيقها، وعدد الحوادث لا يتراجع.

وحتى أثناء هذه الجائحة وفي ظل ظروف مجحفة أكثر، تستمر الأعمال ضد الطائفة الصربية بلا هوادة. فقبل بضعة أسابيع فقط، أطلق ألباني النار على أطفال من الصرب في ساحة المدرسة الابتدائية في قرية دونيا برنيتشا بالقرب من بريشتينا. وفي قرية بابين موست بالقرب من أوبيليتش، جرت محاولة لاختطاف تلميذة صربية عائدة من المدرسة إلى المنزل. ولم تتوقف الهجمات على أسر العائدين، ناهيك عن حالات حرق المنازل، فضلاً عن أعمال النهب والتخويف.

ولا عجب إذن في أن المشردين داخلياً لا يعودون إلى ديارهم. فبعد مرور 20 عاماً، تمكنت قلة لا تتجاوز 1,9 في المائة من أصل 200 000 شخص من العودة بصورة مستدامة. وتدعي بريشتينا أن كل مشرد يرغب في العودة إلى كوسوفو وميتوهيا كان بإمكانه أن يفعل ذلك، وأن معظم الصرب لم يعودوا لأنهم لم يرغبوا في ذلك. وتشير المعلومات التي وردت من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى خلاف ذلك، في حين يشير تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى ما يلي:

”هناك عدد كبير من النازحين المهتمين بالعودة، ولكن الكثيرين منهم ما زالوا محرومين من ممتلكاتهم أو يواجهون عقبات خطيرة في طريق عودتهم“.

فكيف يمكن أن تتم عمليات العودة فيما لا يزال الأمن غير مضمون وفيما يستحيل التمتع بحقوق الإنسان الأساسية واللجوء إلى القضاء والحق في الملكية وحرية التنقل؟

وأود أيضاً أن أشير إلى التراث الثقافي والديني الصربي في كوسوفو وميتوهيا ومحاولات بريشتينا إعادة تأويل التاريخ بادعاءات بأن الكنائس الصربية في كوسوفو وميتوهيا ليست صربية في الواقع. فما هي الخطوة التالية - الادعاء بأن الصرب لم يعيشوا قط في كوسوفو وميتوهيا؟ ومن الأمثلة الأخرى على غطرسة بريشتينا في مجال التراث الثقافي محاولاتها المتكررة لبناء طريق عبر المنطقة المحمية الخاصة لدير فيسوكي ديتشاني، المدرج على قائمة اليونسكو للتراث العالمي المعرض للخطر. ورغم تدخلات ممثلي مجموعة كوينتا والمنظمات الدولية الأخرى - الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة

كوسوفو - ما زال من غير المؤكد ما إذا كان الأمر النهائي للمحكمة سيُنفذ لأن السلطات المحلية لم تلتزم بوقف البناء في المنطقة المحمية الخاصة بشكل دائم.

واليوم، ربما يسمع أعضاء المجلس مرة أخرى نفس الأكاذيب عن الاستعمار الصربي والإبادة الجماعية المزعومة ضد الألبان التي يروج لها ممثلو بريشتينا منذ 20 عاماً. واسمحوا لي أن أكون واضحاً: كل ضحية يستحق العدالة ويجب تقديم كل جانبٍ إلى العدالة. ولكن هذا المبدأ يجب أن يُطبق على الجميع على قدم المساواة. وعلى مدى العشرين عاماً الماضية، أكدت صربياً أنه كان عليها تعقب مرتكبي الجرائم البشعة التي ارتكبت ضد الصرب والروما وكذلك ضد بعض الألبان في كوسوفو وميتوهيا على يد ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو الإرهابي. ومع ذلك، ما فتننا نسمع منذ سنوات بريشتينا ترثي الضحايا الألبان ومحنة المدنيين الأبرياء، و "الكفاح الطاهر الذي لا تشوبه شائبة" لما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. ويدل إنشاء الدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص في كوسوفو منذ أكثر من خمس سنوات على أن هناك وجهاً آخر للعملة.

وعلى الرغم من مرور أكثر من خمس سنوات على إنشاء المحكمة، فإننا نرحب بصدور أول لوائح اتهام. غير أننا نتابع أيضاً بقلق بالغ أنشطة بريشتينا الرامية إلى تقييد عمل المحكمة ومحاولة الحد من عملها رسمياً ومنعه أو حتى إلغائها. ونشعر بقلق خاص إزاء الأنشطة الرامية إلى تخويف الشهود والكشف عن هوياتهم. وفي واقعة غير مسبوق، سينشر مكتب الادعاء المتخصص لوائح الاتهام ضد ناتشي وفيسيلي وغيرهما من الأفراد قبل توجيه الاتهام إليهم رسمياً بتهم تشمل ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وأعمال قتل واختفاء قسري واضطهاد وتعذيب. ووفقاً لمكتب الادعاء المتخصص، اتخذ هذا القرار بسبب "الجهود المتكررة التي بذلها هاشم ناتشي وقدري فيسيلي لعرقلة وتقويض عمل الدوائر المتخصصة". كما أشار الأمين العام في تقريره إلى هذه المشكلة (S/2020/964، المرفق الثاني).

إن مبادرة اعتماد قانون بشأن حماية قيم ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو أمر لا يمكن تصوره أيضاً في وقت تصدر فيه لوائح اتهام ضد أعضائه بارتكاب أخطر الأعمال الإجرامية. وكيف يمكن تفسير محاولة الرئيس الحالي لما يسمى بكوسوفو إلغاء محكمة كانت بريشتينا نفسها قد أنشأتها، وذلك لتجنب توجيه الاتهام والمحاكمة على جرائم ارتكبتها؟ وكيف يمكن للمرء أن يفسر ظهور رجل ملثم فيما يسمى بمقر رابطة قدامى محاربي جيش تحرير كوسوفو وقيامه بإزالة الآلاف والآلاف من الوثائق، بما في ذلك مشاريع لوائح اتهام وإفادات شهود مشمولين بحماية المحكمة تتضمن أسماءهم وبياناتهم الشخصية؟ إن هذا سيكون أمراً مبالغاً فيه حتى في فيلم مثير من إنتاج وهوليوود. ونأمل حقاً أن تتمكن المحكمة، على الرغم من هذه الأحداث والعراقيل المهولة، من إجراء المحاكمات حتى تتحقق العدالة لضحايا الجرائم المروعة في نهاية المطاف.

وغني عن القول إن وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا لا يزال ضرورياً ونتوقع أن تواصل البعثة أداء ولايتها بنشاط، إلى جانب الوجود الذي لا يقل أهمية لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، وذلك لعمليهما في كفالة سيادة القانون وكجهة رئيسية ضامنة للأمن، على التوالي.

وفي سياق أنشطة قوة كوسوفو، أود أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء الممارسة التي تتبعها قواتها في تسيير دوريات مشتركة مع ما يسمى بقوات شرطة كوسوفو على مقربة من خط الحدود الإدارية، وهو ما يتعارض مع الإطار الأمني القائم الذي ينص على أن قوة كوسوفو هي الشريك الوحيد للقوات المسلحة

الصربية في تأمين خط الحدود هذا. كما أن ما أعلنه مسؤولو بريشتينا عن اعتزامهم فرض الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة ثلاثة أشهر يشكل مدعاة للقلق أيضا. وهذا إعلان آخر عن عمل انفرادي وغير مقبول من جانب بريشتينا، يتعارض مع القرار 1244 (1999) وولاية قوة كوسوفو المنشأة بوصفها الهيكل العسكري الشرعي والقانوني الوحيد في الإقليم.

لقد اتخذنا في أوائل شهر أيلول/سبتمبر خطوة في الاتجاه الصحيح. فالتعاون الاقتصادي مهم بالنسبة للاتفاقات السياسية في المستقبل، ولكن الطريق إلى التطبيع السياسي طويل. والمحادثات التي استأنفناها في بروكسل ليست سهلة، لأن الخلافات الرئيسية في نُهج كل منا لا تزال قائمة. ومع ذلك، نعتقد حقا أن الحوار هو السبيل الوحيد الممكن للتوصل إلى حل طويل الأجل لمشاكلنا وضمان علاقات أفضل وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

المرفق الثامن عشر

بيان السيدة ميليزا هاراديناي - ستوبلا

بالنيابة عن جمهورية كوسوفو، أود أن أشكر مجلس الأمن بكل إخلاص على هذه الفرصة التي أتاحت لي لمخاطبة أعضائه. إن كل ما أقوله للمجلس اليوم يقال تعبيراً عن الثقة والأمل في مستقبل بلدا ومنطقتنا ويستند إلى الحقيقة وواقع تجربتنا.

يجب أن يكون مفهوماً بوضوح أن كوسوفو دولة مستقلة تماماً وذات سيادة - لا تقل عن إستونيا أو بلجيكا أو ألمانيا. وهذه ليست أقوال؛ بل هي حقيقة لا يمكن دحضها ولا رجعة فيها، يدعمها حكم صادر عن محكمة العدل الدولية في عام 2010. وهذا هو السبيل لتحقيق التقدم السياسي والسلام الدائم. وقبول هذا الواقع هو الأساس الوحيد لحل المسائل التي تفرق بين صربيا وكوسوفو. وبمجرد الاعتراف بهذا الواقع الذي لا مفر منه، فإن الطريق إلى الأمام سيكون واضحاً ويمكن أن يبدأ المستقبل غداً.

وقضت محكمة أخرى تابعة للأمم المتحدة، هي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بشكل قاطع بأن القوات العسكرية وشبه العسكرية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية شنت هجوماً مسلحاً منهجياً واسع النطاق على السكان المدنيين من أصل ألباني في كوسوفو بهدف طردهم ومنع عودتهم. وقضت محكمة الأمم المتحدة هذه بأنه جرى تنفيذ هذا التطهير العرقي من خلال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وانتهاكات أخرى للقانون الإنساني على نطاق واسع. أخيراً، قضت محكمة الأمم المتحدة ذاتها بشكل قاطع بأن هذه الهجمات كانت منسقة وأنها كانت جزءاً من مشروع إجرامي مشترك، كان من بين أعضائه كبار القادة السياسيين والعسكريين وقادة الأمن القومي في يوغوسلافيا السابقة.

وقد قُتل نحو 12 000 شخص في الهجمات التي أعقبت ذلك على مدن وقرى كوسوفو. واغتُصبت نحو 20 000 امرأة وأصبح نصف مجموع السكان لاجئين ودُمرت أعداد هائلة من الممتلكات وسُرقَت سجلات المساحة والقطع الأثرية الثقافية ولم تعد قط. وهذه ليست مجرد أقوال؛ بل حقائق مؤكدة.

ومن الحقائق أيضاً أن القيادة السياسية وقيادة الأمن القومي التي ارتكبت هذه الجرائم كانت تضم ألكسندر فوتشيتش، وإيفيتشا داتشيتش - الرئيس الحالي لصربيا ووزير خارجيتها، على التوالي.

ولم تقر صربيا بالماضي على الإطلاق. إنها تنكر الماضي. وفي العام الماضي فقط، أنكر الرئيس فوتشيتش أن المذبحة التي تم التحقق دولياً من وقوعها ضد المدنيين في قرية راتشاك قد وقعت على الإطلاق؛ فقد كانت، كما قال، ملفقة.

وكما يعلم جميع أعضاء المجلس، كثفت صربيا محاولاتها لتخريب جمهورية كوسوفو، بإصدار أوامر اعتقال ملفقة والضغط على الدول الصغيرة لسحب اعترافها بكوسوفو والتلاعب في قنواتها الإعلامية بتدفق مستمر من الدعاية العنصرية والحيلولة دون انضمام كوسوفو إلى هيئات دولية، مثل الإنتربول.

فهذه حقائق. هذه هي الحقائق التي لا مفر منها التي نواجهها كل يوم في كوسوفو. إن ما حدث لعائلاتنا، لحياتنا، ليس ذكرى غابرة أو بعيدة. ولم تعترف الدولة المعتدية، جارتنا، بذنبها. وهي لم تُعد المفقودين من أفراد شعبنا أو سجلاتنا المساحية أو مصنوعاتنا الثقافية، كما إنها لم تعد مدخراتنا ومعاشات شعبنا التقاعدية المسروقة.

واليوم، فإن أفضل فهم لصدمة كوسوفو هو في سياق الأشخاص المفقودين. فلا يزال أكثر من 1 700 شخص في عداد المفقودين وقد افترض أنهم لقوا حتفهم. إن إعادة رفاتهم إلى أسرهم لا تقل أهمية بالنسبة لنا عن عودة السكان ذوي الأصل الألباني.

ولكن كيف تستجيب صربيا لما ينبغي أن يكون مسألة إنسانية بسيطة. لأخبر المجلس كيف يستجيبون. وجه الوزير داتشيتش، في الأسبوع الماضي، تهديدا علنيا ضد أي شخص، بمن في ذلك نشطاء حقوق الإنسان، يجرؤ على "تسريب معلومات" عن المقابر الجماعية لضحايا حرب كوسوفو في صربيا.

إن حملة الكراهية والعداء المستمرة هذه ضد دولة مجاورة ممارسة خبيثة لا طائل منها. ففي الأجل الطويل، لن تحقق أي شيء على وجه التحديد. نعم، إنها تضر بكوسوفو الآن؛ وتؤخر اندماجنا الكامل في المجتمع العالمي. وتلحق الضرر باقتصادنا. وتديم الفقر. ولكنها تضر كذلك بصربيا، سياسيا واقتصاديا. كما إنها تضر بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

والطريق الوحيد للمضي قدما هو المصالحة الحقيقية. إن الأغلبية الساحقة من شعب كوسوفو وصربيا تريد المضي قدما - لا أن تنسى الماضي ولا أن تسمح لجرائم الماضي بأن تمر من دون عقاب، بل أن تعترف بالماضي وتحاسب عليه، بإنصاف وأمانة، ثم تبني مستقبلا لجميع أبناء شعبنا من جميع القوميات والأعراق، حيث يرحب بالاختلاف ويحتفى به وحيث تزدهر التجارة والثقافة وحيث يكون رفاه شعبنا والتضامن الدولي هدفينا المشتركين.

إن كوسوفو ترغب بشدة في حل آخر المسائل المتبقية من الحروب في يوغوسلافيا السابقة. ومبادئ الحل بسيطة وواضحة. يجب على صربيا أن تعترف بحقيقة أن كوسوفو دولة، بما في ذلك سلامتها الإقليمية وطابعها الوحدوي ونظامها الدستوري. ويجب أن تتم المحاسبة على جرائم الماضي، ضد الناس والممتلكات، على نحو متفق عليه. ويجب أن يعاد رفات المفقودين.

لقد فعلت كوسوفو كل ما طلبه منا المجتمع الدولي في السنوات الطويلة التي انقضت منذ انتهاء الحرب في كوسوفو في عام 1999. وقد احترمتنا المؤسسات الدولية وعملنا معها. وطُلب منا أن نتحلى بالصبر، وتحلينا بالصبر. وكرسنا في قوانيننا ودستورنا أشمل حماية للأقليات في التاريخ. ودعنا سيادة القانون بشكل لا لبس فيه. وأنشأنا دولة فعالة تحمي جميع مواطنيها على قدم المساواة في فترة زمنية قصيرة جدا.

هذه هي الحقائق. فجمهورية كوسوفو دولة موحدة ذات سيادة ولها حدود محددة منذ عام 2008. ستحتج صربيا بأن هناك واقعا بديلا - القرار 1244 (1999). وأود أن أذكر ببساطة بأن القرار 1244 (1999) كان دائما يتصور أن تصبح كوسوفو دولة مستقلة بناء على إرادة الشعب. ونحن جميعا نعلم أن القرار 1244 (1999) هو قرار ميث أعيد إلى الحياة، فهو موجود على الورق فقط ولسبب واحد فقط - حق النقض الذي يتمتع به بعض أعضاء هذه الهيئة، الذي يمارس لأسباب لا علاقة لها برفاهية كوسوفو أو صربيا.

يجب أن نحاسب على الماضي ولكن يجب أن نعيش في الحاضر ونخطط للمستقبل. وتقف جمهورية كوسوفو على أهبة الاستعداد لأن تكون جارة بناءة وصديقة لجمهورية صربيا وعضوا مساهما بالكامل في مجتمع الأمم الدولي.